المادة: سياسات سعر الصرف

المحاضرة الرابعة

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد إنطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الإستقرار في المعاملات النقدية الدولية.

وبعد إنقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد إنطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة.

وتتعرض أسعار عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف القائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت.

تؤثر عدة عوامل على سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، أين يتأثر كل من الطلب وعرض العملة المحلية.

ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف كالتالي:

1- المبادلات التجارية (التغيرات في قيمة الصادرات والواردات) :

فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الواردات من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.

2- ميزان المدفوعات:

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا ، فهذا يعني وجود زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ترتفع قيمتها الخارجية ، و هذا يؤثر بالا يجاب على سعر صرفها مما يؤدي إلى وجود ربح ، أما عندما يكون رصيد المدفوعات سالب فهذا يعني انخفاض قيمتها الخارجية مما يؤدي إلى وجود خطر والخسارة.

يظهر رصيد الميزان العمليات الجارية والمتكون من الميزان التجاري وميزان الخدمات أثرا على سعر صرف عملة ما، في حين يزداد الطلب الخارجي على العملة المحلية في حالة قيام البلد بالتصدير، تتحسن قيمة العملة المحلية، أما في حالة تسجيل رصيد الميزان الجاري عجزا فهذا يدل على أن الواردات أكبر من

الصادرات، وبالتالي يزيد عرض العملة المحلية مقابل ارتفاع الطلب على العملة الاجنبية من اجل تسوية المعاملات الخارجية، وبهذا ستنخفض قيمة العملة المحلية.

3- التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل واردات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة.

إن زيادة التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الأجنبي يقلل من تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يجعل أسعار الواردات أكثر رخصا من السلع المحلية، وهذا سيؤثر في الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، ومن ثم سيؤثر على سعر الصرف للعملة المحلية بالانخفاض.

نفترض أن هناك طلبا أمريكيا على الجنيه الاسترليني من طرف الشركات الأمريكية، وهذا الطلب سيزداد في حالة انخفاض قيمة الجنيه، حيث أن هذه الشركات ستقدم دولارات أقل للحول على المبلغ المطلوب من الجنيهات، ولهذا سيكون منحنى الطلب على العملة ذو ميل متناقص أو سلبي.

أما إذا كان هناك طلبا انجليزيا على الدولار الأمريكي فهذا سيمثل عرضا للجنيه الاسترليني للبيع مقابل شراء الدولار الأمريكي، وعند ارتفاع سعر صرف الجنيه الاسترليني سيزداد عرض العملة لشراء الدولار الأمريكي. وعليه سيكون منحنى عرض الجنيه متصاعدا، أي ذو ميل موجب. ونقطة تساوي عرض الجنيه مع الطلب عليه ستمثل سعر صرف الجنيه الاسترليني التوازني.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: سعر الصرف التوازني